# تعزيز التعاون الاقتصادي العربي: السياسة ليست شرطا

**عبد الحليم فضل الله**

**2008/4/12**

يخفق العرب في تحويل أقوالهم المعلنة عن التكامل الإقليمي إلى أفعال، العقبات السياسية لا شك حاضرة، لكن يفترض بالسياسة هنا أن تكون أقلّ ضراوة وأخفّ وطأة، حيث يزداد الفصل بين المسارين الاقتصادي والسياسي في العلاقات الدولية، وتتفق المصالح على تحرير التعاون الاقتصادي من تبعات النزعات والتوترات المستحكمة.

على ان تحقيق التكامل الإقليمي العربي يستدعي بادئ ذي بدء مراجعة التجارب الأخرى، والمفاضلة ما بين النماذج. فالنموذج الأوروبي ليس وحيداً، ومع أنه محل اهتمام الباحثين عن الوحدة الاقتصادية منذ الستيناتً، فإن حاضر العرب لا يَعد بإمكانية النسج على منواله. إذ توفرت له إرادة سياسية قوية، وبني إلى حد ما على التلازم بين المسارين السياسي والاقتصادي.

التجربة الآسيوية قدمت نموذج تعاون مختلف. هناك كان التكامل الإقليمي جزءاً من نجاح مشروع التنمية في كل دولة على حدا، ولم يعتمد فحسب على تعزيز التجارة بل ركز أيضاً على تعزيز شبكات الإنتاج الإقليمي. الروابط الاقتصادية في هذا النموذج هي تطوير للتجارب الوطنية، ومع أنها مهدت الطريق أمام تخفيف التوتر السياسي، فإنها تقدم دليلاً على إمكانية تحرير المصالح الاقتصادية المشتركة من قيود التباين السياسي.

لا تقف الدول العربية إذاً في مواجهة القدر، وليس عليها حل كل مشاكلها السياسية حتى يكتب النجاح لتعاونها الاقتصادي، فلهذا الأخير ديناميات خاصة تتطور من تلقاء نفسها لو أحسنت تلك الدول صوغ سياساتها العامة وتأنت في وضع أهدافها المشتركة.

مع ذلك فإن وفرة الأطر القانونية والمؤسساتية للتعاون في العالم العربي، بدءاً من اتفاقية تحرير التبادل التجاري عام 1953 وصولاً إلى اتفاقية إنشاء منطقة التجارة العربية الكبرى عام 1998 لم تؤد إلى رفع مستوى الروابط الإقليمية. فنصيب التجارة البينية من مجموع تجارة العالم العربي مع العالم لم يتجاوز 10.25% تقريباً في الفترة 2001–2006. فيما انخفضت نسبة الاستثمارات العربية من مجموع الاستثمارات المباشرة من 34.3% إلى 27.35% في الفترة نفسها. ويلاحظ أن التكامل الإقليمي العربي بات أكثر اعتماداً على بند المساعدات الرسمية البينيّة التي ازدادت من 0.75% من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 3.64% فيما يظهر مؤشر التكامل العربي أن ترتيب الدول العربية الأكبر أو الأغنى جاء متأخراً في الغالب، ما يدل على أنّ التكامل لم يصبح بعد أساسا للتنمية الشاملة، بل حاضنة إقليمية للدول الأكثر حاجة للمساعدة.

وهناك ثلاث مجموعات من الأسباب يمكن لها أن تفسر ضعف التكامل العربي، الذي بقي على حاله تقريباً منذ عقود:

الأولى؛ تتمثل في ضعف الجاذبية الاقتصادية للمنطقة، فالدول العربية التي تضم أكثر من 5% من سكان العالم وتشغل 10.2 % من مساحته، وتحوي في باطنها 58% تقريباً من احتياطيات النفط العالمية، لا تتجاوز حصتها 3.5% من الناتج العالمي و 5.5% من التجارة العالمية، وتنخفض هذه الحصة إلى 2% و3% على التوالي إذا استثنينا الريوع النفطية. ومع أنّ نصيب الدول العربية من مجموع الاستثمارات المباشرة سجل تحسناً كبيراً فإنّ حصة الصناعة والزراعة لا تتعدى 9% و 1% على التوالي.

ويرتبط ضعف جاذبية دول المنطقة بضعف تنافسيتها، وهياكل إنتاجها غير المتنوعة، والنقص في نظم التجديد والابتكار التي تؤهلها ارتياد القطاعات الجديدة. ويظهر تقرير التنافسية العربي لسنة 2007 أن معظم الدول العربية مصنفة في الفئتين الثانية والثالثة في جدول مؤشرات المنافسة على الرغم من ضخامة مواردها المتاحة. فيما يبين هيكل الواردات والصادرات العربية أن حوالي 77.5% من الصادرات العربية هي من النفط والمواد الزراعية، في مقابل 19% للمصنوعات والآلات التي تمثل أكثر من ثلثي الواردات.

مجموعة الأسباب الثانية تتعلق بعجز العالم العربي عن تحقيق اندماج "حميد" بنظام العولمة، مما اضعف موقعه التفاوضي تجاه دول العالم الأخرى، وقاده إلى مزيد من التبعية التي تعمل في اتجاه معاكس لمقتضيات الشراكة الإقليمية. لقد تزامنت ظاهرة العولمة مع انتشار لا مثيل له للتكتلات الإقليمية التي ارتفع عددها من 7 تكتلات في الثمانينات إلى أكثر من 40 تكتلاً متعدد الأطراف حالياً وما لا يقل عن ثمانين إذا أضفنا إليها الاتفاقات الثنائيّة. وهذه مرده إلى أمرين محاولة دول العالم حماية نفسها من تداعيات العولمة وسعيها في الوقت نفسه إلى تعظيم مكاسبها منها.

أما المجموعة الثالثة فترتبط بالسياسات. فإلى جانب التأثير القوي للخلافات السياسية على خطوات التكامل، وعدم إخضاع الاتفاقيات لنقاشات داخلية مستفيضة، هناك جوانب قصور في الأداء تحول دون تحقيق الأهداف المطلوبة، من بينها مثلاً: غياب المشاريع المشتركة، وهيمنة الحكومات على تنفيذ التكامل الإقليمي، والتركيز على القطاع المالي والتجاري، وضعف حضور القطاع الخاص في المشاريع البينية، حسب ما جاء في تقرير صادر عن الأسكوا، هذا فضلاً عن التركيز على البنود التقنية كتخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز دون البنود النوعية كتنسيق السياسات الاقتصادية.

أسهب البيان الختامي للقمة العربية في تناول الأوضاع الاقتصادية العربية، كأنه يشير ضمنياً إلى أن تصاعد الخلافات العربية–العربية لا يمنع عجلة التعاون الاقتصادي من الدوران، لكن

الفصل بين المسارين الاقتصادي والسياسي للعمل العربي المشترك ينبغي أن لا يقلل من الانعكاسات الخطيرة لاقتصاديات الفساد والاستبداد، فقد لا يكون النهوض السياسي شرطاً للتكامل الاقتصادي لكن الإصلاح الداخلي يظل شرطاً لا يستغنى عنه أبدا.